دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عقيدة السياسة الخارجية الروسية
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	شوبين، فلاديمير
المجلد/العدد:	ع112
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	خريف
الصفحات:	43 - 46
رقم MD:	584414
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الروسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/584414

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عقيدة السياسة الخارجية الروسية

فلاديمير شوبين *

تصادف وصول رئيس جديد لروسيا مع بداية الفية جديدة. رئيس لم يعرفه سابقاً معظم سكان البلاد، إنه فلاديمير بوتين الذي وصل إلى تبؤ المنصب الأرفع في البلاد، وشغل قبل ذلك موقع القائم بأعمال الرئاسة أثناء الفترة الأخيرة من حكم بوريس يلتسين.

إلا أنه وفي الأشهر الأولى من نشاطه لم يبين فقط استمرارية السلطة، بل إنه حرص لأن يتمايز عن سلفه في توجيه وممارسة، السياسات. وظهر ذلك بشكل خاص في السياسة الخارجية. وهذا ما برز بشكل جلي في شباط / فبراير من عام ٢٠٠٠ أثناء توقيعه على عقيدة الأمن الوطني لروسيا، ولعل هذا ما برز بشكل أكثر دقة في الوثيقة اللاحقة التي أقرها الرئيس في ٢٠ حزيران / يونيو من العام نفسه والمتعلقة بالعقيدة الخارجية للسياسة الروسية. كيف تم تحديد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، وإلى أي حد تمكن من تنفيذ مهام تلك السياسة منذ فترة إقرارها وحتى الآن؟

قبل كل شيء ينبغي التنويه إلى الوضع الخاص الذي نشأ في العالم وحول روسيا بالذات، ذلك الوضع الذي تميز في السنوات الأخيرة بحالة شديدة التوتر وعدم الاستقرار. واحدة من أبرز الأحداث الدرامية تلك التي جرت في ١١ أيلول / سبتمبر من عام ٢٠٠١. تلك الحادثة كان لها الأثر في تقسيم جديد للعالم. فكما هو معلوم لقد عبرت روسيا عن مشاعرها الصادقة حيال ضحايا تلك المأساة. وأبدت استعدادها للتعاون في عملية الكفاح ضد الإرهاب الدولي. بيد أن السؤال الذي بقي عالقاً، هل تركت ردة الفعل الخيرة المتخذة من موسكو، الصدى المطلوب، الصدى الواقعي، الذي لا يعبر عن نفسه بالكلام فقط، بل في الأفعال من قبل واشنطن وحلفائها؟

من الضروري الاعتراف فوراً، بأن الجواب على هذا التساؤل المطروح، وأيضاً محاولة تقويم السياسة الخارجية للبلاد بشكل عام، هي أبعد من أن تحمل في طياتها الرؤية الواحدة. لا بل قد يكون من غرائب الأمور القول بأن الإقرار بالعقيدة الخارجية للسياسة الروسية، يعني إيقاف السجالات حولها، وبالذات بعد أن يأخذ المرء في الاعتبار ظاهرة

(*) أكاديمي ومستشار سياسي لمجلس الشيوخ الروسي.

التعددية السياسية التي تعيشها روسيا في المرحلة الحاضرة. فعلى سبيل المثال فإن أحد أبرز القيادات الروسية شهرة وأسوأها سمعة وهو أناتولي شوباتيس «المستثمر الأضخم» والذي يعتبر واحداً من زعماء القوى اليمينية الذي يعلنون جهراً عن تعاطفهم الكبير مع الغرب، كان قد عبر عن سعادته لتغير الموقف الروسي في السياسة الخارجية (لدرجة ١٨٠) باتجاه الغرب في حين يرى العكس من ذلك تجمع القوى اليسارية والوطنية الذي يعبر عن قلقه الشديد حيال تخلي الكرملين عن مواقعه الجيوسياسية.

فلنحاول النظر بموضوعية إلى الموقع الدولي لروسيا. طبقاً للعقيدة السياسية التي أُقرت فإن النشاط الديبلوماسي الروسي يتوجب أن يعمل من أجل تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية. سنتوقف عند البعض منها. كمسألة تأمين الأمن القومي الروسي، والحفاظ على توطيد سيادة البلاد ووحدة أراضيها بشكل عام. لا حاجة للبرهان أو للتنويه بأن من الصعوبة بمكان تقوية أمن البلاد، وعلى حدود البلاد تقترب بشكل ملموس التركيبة العسكرية والسياسية لحلف الأطلسي. هذا الذي لم يدعو فقط للدخول في عضويته الحلفاء السابقين للاتحاد السوفياتي، بل أيضاً، بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل ليتوانيا ولاتفيا واستونيا. والمشكلة تزداد تعقيداً من خلال ما يتمليه واقع أمور هذه الحكومات «الفتية» التي أخذت استقلالها منذ فترة قصيرة. حيث لا تنطبق عليها الاتفاقية التي تم إقرارها سابقاً حول تخفيض القدرات العسكرية، لذا وانطلاقاً من وجهة النظر القانونية فإنه لا توجد عوائق تحول دون إقامة قواعد عسكرية على أراضيها للدبابات والطائرات الأميركية. وهنا لا داعي للتأكيد، بطبيعة الحال، على قلق روسيا من نفض الولايات المتحدة الأميركية يدها من اتفاقية الدفاع عن المضادات الصاروخية، التي تعتبر الصخرة الكبرى الواقفة عثرة أمام الاتفاقات المتبعة والداعية للتحلي بروح الانضباط، وبالتالي التخفيف من قوة الردع الصاروخية النووية.

الخطر ما زال قائماً، لا بل ازدادت حدته بالنسبة للأمن الروسي. ويظهر هذا، قبل كل شيء، في المحاولة التي تُجرى من أجل اقتطاع مقاطعة كالينينغراد من بلادنا. تلك التي لا تبتعد جغرافياً عن بيلوروسيا حليفة روسيا، بل أيضاً هي قريبة من لاتفيا. وفي الشرق الأقصى، نرى بأن معظم بلدان الغرب تعلن عن تأييدها لرافعي لواء الثأر محرضة اليابانيين «بإرجاع المناطق الشمالية»، أو بمعنى آخر اقتطاع القسم الجنوبي من الخاصرة الروسية الممثلة بجزر الكوريل.

توجد بعض البلدان التي تدعي بالكلام عن شراكتها مع روسيا، وحتى عن اتحادها معها بالصراع ضد الإرهاب، إلا أنها في واقع الحال، تقوم في السر أحياناً، بدعم الانفصاليين الذين ينشطون في الشيشان، أولئك الذين يقومون بالأعمال الإرهابية بالذات وهنا من الأهمية التذكير بواحدة من تلك الوقائع وهي رفض الدانمارك تسليم أحمد زكاييف

للسلطات الروسية، الذي يعتبر مسؤولاً عن هلاك المئات من المواطنين الروس، بما في ذلك الشيشانيين أنفسهم. وذاك الرفض تم دعمه للأسف بقرار من البرلمان الأوروبي.

بصرف النظر عن الجهد الدائب الذي بذلته روسيا «من أجل إقامة نظام آمن وعادل وديموقراطي، يرتكز على نظام هيئة الأمم المتحدة. يستند إلى مبادئ الشراكة والمساواة بين الدول». فإن المتتبع لهذه المرحلة يشهد محاولات أحادية الجانب من أجل تحاشي دور هيئة الأمم المتحدة، محاولات مجحفة تمليها بعض الدول على الآخرين. وهذا ما ظهر بشكل فاقع من خلال مواقف الولايات المتحدة الأميركية و «شريكها اليافع» بريطانيا بكل ما جرى ويجري حول المسألة العراقية. بيد أن المواقف المناهضة لهذه المحاولات من قبل معظم أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك من قبل ثلاث أعضاء دائمين في المجلس وهم روسيا والصين وفرنسا، يبين بأن واشنطن ليست هي اللاعب الأوحد. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، هل ستبقى هذه البلدان (بما في ذلك، على فكرة، البلدان العربية) محافظة على مواقفها المتمايزة أو المناهضة بنسب متفاوتة، لتلك الضغوطات الكبرى المتربصة فيها من وراء المحيطات؟... إنه سؤال مفتوح على المستقبل.

المهمة الأخرى الرئيسة التي حملت عنوان «تشكيل حزام من البلدان المجاورة لتعيش بسلام في ما بينها على الحدود الروسية، والسعي للتخلص من بؤر التوتر ومن الصراعات والنزاعات في تلك المناطق المتاخمة لحدود البلاد». هنا من الصعوبة إعطاء الجواب الشافي والكافي على هذا التساول. فلقد تم إحراز تقدم ملحوظ من جهة، من خلال نمو وتطوير العلاقات مع بعض بلدان الشرق المحاذية لبلادنا مثل الصين وكوريا الشمالية ومنغوليا. ودخلت حيز التطبيق اتفاقية شنغاي الهادفة إلى تمتين أواصر الصداقة والتعاون مع جمهورية الصين الشعبية. ومن جهة أخرى، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، برزت مخاطر ملموسة على أمن روسيا من جهة منطقة البلطيق.

لقد نشأت حال معقدة من المناطق المحاذية لجنوب البلاد. فالجيب المتوتر القائم بين الحدود الروسية والجورجية، الذي وصل إلى ما وصل إليه من مكان للقلائل والعمليات الإرهابية، والذي يظهر على ما يبدو المواقف الملتوية التي يتخذها الرئيس الجورجي أدوارد شفرنادزة، الذي يدعي عدم مقدرته على الإمساك بالأوضاع من جهة، في حين تثبت حقيقة نواياه عدم رغبته باستتباب الاستقرار هناك، الأمر الذي جعل ذلك الجيب معقلاً حاراً للعمليات الإرهابية. فالذي يثير ردود الفعل غير الراضية عن مجريات الأمور هناك، هو قلق السكان الشيشانيين الآمنين هناك وامتعاض العدد الأكبر من الروس من الوجود العسكري الأميركي على الأراضي الجورجية.

يظهر لأول وهلة، بأن روسيا تبدو هادئة، لا بل داعمة لظهور القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأميركية وبعض بلدان التحالف الدولي ضد الإرهاب الدولي (فوزير الخارجية

الروسية إيغور ايفانوف أطلق على هذه العملية صفة كلنا سواسية أمام الخطر الداهم). الهدف من إقامتها قد يبدو جيداً. لكونه ينبري للدفاع عن النظام الأفغاني الجديد ضد حركة الطالبان المدعومة من قبل الإرهابيين. إلا أنه مضى أكثر من عام ولا يبدو على الأميركيين أية رغبة بترك تلك البلاد. بل أكثر من ذلك، لا يرى الجنرال طومي فرانكس، غضاضة من الإعلان المباشر بأن تلك القواعد الأميركية ستبقى إلى فترة طويلة وطويلة، وهنا ينبغي التنويه بأنه بعد ظهور القوات الأميركية وحلفائها في أفغانستان، وإذا ما صدقنا الخبراء، فإن انتاج المخدرات في هذه البلاد قد ازداد إلى أربعة أضعاف، الأمر الذي يسبب المخاطر الجدية لحياة السكان الروس. وبكل الأحوال ولولا نشوء مخاطر جديدة لوجود أميركي في قيرغيزستان وفي بعض بلدان هذه المنطقة، لما ألحت الحاجة لدى القيادة الروسية من أجل العمل لإقامة قواعد عسكرية للطائرات من أجل الحفاظ على أمن البلاد الروسية. هذا ورغم إن مضمون العقيدة السياسية للسياسة الخارجية الروسية، لا يزال يحافظ على بعض معالم قوته، والذي تمثل بانخفاض خطر اندلاع الحرب النووية، بيد «أن عامل استخدام القوة في توجيه السياسات لم يفقد حضوره، لقد تغيرت فقط قواعد اللعبة... لقد برزت بؤر جديدة للتوتر، بما في ذلك مناطق ملاصقة لروسيا».

لقد تم الحفاظ فقط على ما يسمى بالتصور «الجديد» الهادف للحفاظ على مصالح الأمن القومي. وبالذات ذاك المتعلق بإقامة نظام القطب الواحد الذي تهيمن عليه عناصر القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية. من هنا فإن الأولوية يتوجب أن تتمحور على تحقيق مهمة عالم جديد آخر، قائم على مبادئ المساواة، والاحترام المتبادل والشراكة المتبادلة، بحيث يشعر كل عضو من أعضاء هذا النظام العالمي الجديد بأن أمنه القومي مضمون فعلاً.

ويتوجب القول هنا، بأن الاقتراب من الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر لا يعني تخلي روسيا عن إقامة عالم متعدد الأقطاب ولا عن سياسة متشعبة المهام والأهداف للسياسة الخارجية. وتوقفنا عند هذا العامل، الهدف منه هو توخي الحذر الشديد من تلك الدعاية الأميركية التي تروج أحياناً لدور ما لموسكو وكأنه «شريك جديد»، أو بقول آخر، وكأنه أضحى يقع ضمن دائرة نفوذ واشنطن علماً بأن وزير الشؤون الخارجية إيغور ايفانوف كان على حق حين قام بتوصيف الموقف الذي تأخذه بلدان التحالف الدولي المناهض للإرهاب بأنه «ليس مجموعة البلدان التي تتوزع الأدوار مع الولايات المتحدة الأميركية انطلاقاً من تقديم الدعم لها». بل هي «مجموعة الحكومات المتساوية، الذين يقومون بتقويم الأوضاع أو صوغ المقاربات واتخاذ القرارات لحل هذه المشكلة أو تلك» ❑